Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 3 - 2026 - Pages 478-491
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

"The role of civil society organizations in promoting the political participation of citizens in the city of Benghazi: An analytical study for the period 2011–2026"

Almabrouk Faraj Fadhlullah Abdulwaid*
Department of Political Science ,Faculty of Economics, Al-Marj ,University of Benghazi ,Libya
*Email (for reference researcher): abrykfrjfdlallh@gmail.com

" دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في مدينة بنغازي: دراسة تحليلية للفترة 2011–2026"

المبروك فرج فضل الله عبدالواحد
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، المرج، جامعة بنغازي، ليبيا

تاريخ الاستلام: 15-06-2026، تاريخ القبول:17-08-2026، تاريخ النشر25-08-2026

Abstract

This study examines the role of Civil Society Organizations in enhancing citizens' political participation in the city of Benghazi during the period from 2011 to 2026, it focuses on the roles performed by these organizations in political awareness, electoral education, monitoring, advocacy, training, and encouraging citizens to engage in public affairs, the study also examines the transformations that affected the activities of Civil Society Organizations in light of the political, security, and legislative changes experienced by Libya during this period, and assesses how these changes influenced their ability to promote political participation among citizens in Benghazi, the study employs the case study approach and the descriptive analytical method to examine the institutional and legal environment of Civil Society Organizations, with particular attention to the mechanisms used to enhance political participation and the constraints that have limited their effectiveness, the study ultimately seeks to evaluate the actual contribution of these organizations and to provide recommendations that may strengthen their capacity to support more sustainable and effective political participation.

Keywords: Civil Society Organizations, Political Participation, Citizens, Benghazi, Civil Society, Political Awareness.

الملخص

تتناول هذه الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في مدينة بنغازي خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، وذلك من خلال تحليل طبيعة الأدوار التي اضطلعت بها هذه المنظمات في مجالات التوعية السياسية، والتثقيف الانتخابي، والرقابة، والمناصرة، والتدريب، وتشجيع المواطنين على الانخراط في الشأن العام.

كما تسعى الدراسة إلى التعرف على التحولات التي طرأت على طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني في ظل التغيرات السياسية، والأمنية، والتشريعية التي شهدتها ليبيا خلال هذه الفترة، ومدى انعكاس تلك التحولات على قدرتها في التأثير في مستويات المشاركة السياسية للمواطنين في مدينة بنغازي.

وتعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل واقع منظمات المجتمع المدني وبيئتها المؤسسية والقانونية، مع التركيز على الآليات التي استخدمتها لتعزيز المشاركة السياسية، والمعوقات التي حدّت من فاعلية هذه الآليات.

وتسعى الدراسة، في ضوء ذلك، إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تساعد في تقييم الدور الفعلي لهذه المنظمات، واقتراح عدد من التوصيات التي من شأنها دعم قدرتها على الإسهام في بناء مشاركة سياسية أكثر استدامة وفاعلية.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، المشاركة السياسية، المواطنون، بنغازي، المجتمع المدني، التوعية السياسية.

المقدمة

تمثل منظمات المجتمع المدني إحدى القنوات المهمة التي تتيح للمواطنين المشاركة في الشأن العام والتفاعل مع المؤسسات السياسية، لما تؤديه من أدوار تتعلق بالتوعية، والتثقيف، والمناصرة، والرقابة، وتنمية القدرة على التعبير عن المصالح

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والمواقف تجاه القضايا العامة. وتزداد أهمية هذه المنظمات في الدول التي تمر بمراحل انتقال سياسي، حيث تتسع الحاجة إلى مؤسسات وسيطة تساعد على تنظيم العلاقة بين المواطن والدولة، وتعزز ثقافة المشاركة والمسؤولية العامة.

وفي ليبيا، شهد المجتمع المدني بعد عام 2011 توسعًا ملحوظًا من حيث عدد المنظمات وتنوع مجالات نشاطها، بعد سنوات اتسم فيها المجال العام بقيود واسعة على العمل التنظيمي المستقل. وقد كانت مدينة بنغازي من المدن التي شهدت نشاطًا مدنيًا مبكرًا وملحوظًا، حيث ظهرت فيها منظمات ومبادرات عملت في مجالات الإغاثة، وحقوق الإنسان، والتوعية الانتخابية، والمصالحة، والتنمية، ودعم مشاركة الشباب والمرأة. ثم تطورت بعض هذه الأنشطة لتشمل مجالات ترتبط بصورة مباشرة بالمشاركة السياسية ومتابعة الشأن العام.

غير أن مسار عمل هذه المنظمات لم يكن مستقرًا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، إذ تأثر بالتغيرات السياسية، والانقسامات المؤسسية، والظروف الأمنية، إلى جانب التغيرات التي طرأت على البيئة القانونية والتنظيمية للعمل المدني. وقد انعكس ذلك على قدرة المنظمات على الاستمرار، والمحافظة على استقلاليتها، والوصول إلى المواطنين. كما أثار هذا الواقع تساؤلات حول مدى قدرتها الفعلية على الانتقال من تنفيذ أنشطة مرحلية مرتبطة بالانتخابات أو الأزمات السياسية إلى بناء مشاركة سياسية أكثر استمرارية في المجتمع.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، من خلال دراسة طبيعة الأدوات والبرامج التي استخدمتها في مجالات التوعية، والتدريب، والرقابة، والمناصرة، وتحليل العوامل القانونية، والأمنية، والمؤسسية التي أثرت في فاعلية هذا الدور، وصولًا إلى تقييم مدى مساهمة هذه المنظمات في دعم مشاركة سياسية تتجاوز الاستحقاقات المؤقتة نحو انخراط أكثر استدامة في الشأن العام.

إشكالية الدراسة

شهدت مدينة بنغازي بعد عام 2011 توسعًا ملحوظًا في نشاط منظمات المجتمع المدني، وتنوعًا في مجالات عملها، ولا سيما في مجالات التوعية السياسية، والتثقيف الانتخابي، والمناصرة، والرقابة، والتدريب، ودعم مشاركة فئات مختلفة في الشأن العام. غير أن هذا التوسع جرى في بيئة اتسمت بتغيرات سياسية وأمنية وتشريعية متلاحقة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى قدرة هذه المنظمات على المحافظة على استمرارية نشاطها، وتحويل برامجها ومبادراتها إلى أثر فعلي في مستوى المشاركة السياسية للمواطنين.

وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على طبيعة الدور الذي قامت به منظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي في تعزيز المشاركة السياسية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، ومدى فاعلية الأدوات التي استخدمتها في مجالات التوعية، والرقابة، والتدريب، والمناصرة، إلى جانب تحليل أثر البيئة السياسية والأمنية والتشريعية في قدرتها على أداء هذا الدور، ومدى إسهامها في نقل المشاركة السياسية من النشاط المرتبط بالمناسبات والاستحقاقات الانتخابية إلى مشاركة أكثر استمرارية في الشأن العام.

وبناءً على ذلك، تتمثل التساؤلات الرئيسية للدراسة في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى أسهمت منظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي خلال الفترة (2011–2026) في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وما العوامل التي أثرت في فاعلية هذا الدور؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة التحولات التي طرأت على بنية وأهداف منظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي خلال الفترة (2011–2026)؟
- ما أبرز الآليات والأدوات التي استخدمتها هذه المنظمات في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين؟
- ما مدى فاعلية برامج التوعية والرقابة والتدريب والمناصرة في دعم انخراط المواطنين في الشأن العام؟
- كيف أثرت البيئة الأمنية والتشريعية والسياسية في استقلالية منظمات المجتمع المدني وقدرتها على ممارسة أدوارها؟
- إلى أي مدى أسهمت هذه المنظمات في دعم مشاركة سياسية مستمرة تتجاوز الاستحقاقات الانتخابية المؤقتة؟

فرضية الدراسة

- تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن فاعلية منظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين خلال الفترة (2011–2026) ترتبط بقدرتها على توظيف آليات التوعية، والتدريب، والرقابة، والمناصرة، وتتأثر في الوقت ذاته بطبيعة البيئة السياسية، والأمنية، والتشريعية التي تعمل في إطارها.
- وتنبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:
- - توجد علاقة إيجابية بين أنشطة التوعية والتثقيف السياسي التي تنفذها منظمات المجتمع المدني ومستوى انخراط المواطنين في الشأن العام.
- - تسهم برامج التدريب والتمكين التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في تعزيز قدرة المواطنين على المشاركة في الأنشطة والعمليات السياسية.
- - يسهم الدور الرقابي والمناصري لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز اهتمام المواطنين بالشأن العام، وتشجيعهم على المشاركة في القضايا العامة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- ـ تؤثر القيود التشريعية والظروف الأمنية والسياسية سلبًا في قدرة منظمات المجتمع المدني على تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين.
- ـ ترتبط استمرارية تأثير منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية بمدى قدرتها على الانتقال من الأنشطة المرتبطة بالمناسبات والاستحقاقات الانتخابية إلى برامج مستدامة للتوعية والمشاركة المدنية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في الاتي:

- التعرف على التحولات التي طرأت على بنية واهداف منظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي خلال الفترة من 2011 إلى 2026
- تحليل الاليات التي استخدمتها منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، ولا سيما في مجالات التوعية والتثقيف السياسي والتدريب والرقابة والمناصرة
- تقييم مدى فاعلية البرامج والانشطة التي نفذتها هذه المنظمات في تشجيع المواطنين على الانخراط في الشأن العام والمشاركة في العمليات والانشطة السياسية
- تحليل تأثير البيئة السياسية والامنية والتشريعية في استقلالية منظمات المجتمع المدني وقدرتها على اداء دورها في تعزيز المشاركة السياسية
- التعرف على مدى قدرة منظمات المجتمع المدني على الانتقال من الانشطة المرتبطة بالاستحقاقات والمناسبات السياسية إلى برامج اكثر استمرار في دعم المشاركة السياسية
- الوصول إلى مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فاعلية منظمات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمواطنين في مدينة بنغازي

أهمية الدراسة

تنبع اهمية هذه الدراسة من تناولها موضوعا يرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في مدينة بنغازي خلال فترة اتسمت بتحولات سياسية وامنية وتشريعية متلاحقة، ويمكن بيان اهميتها في جانبين رئيسيين:

اولاً: الاهمية العلمية

تسهم الدراسة في دعم الادبيات المتعلقة بالمجتمع المدني والمشاركة السياسية في السياق الليبي، من خلال التركيز على مدينة بنغازي خلال الفترة من 2011 إلى 2026، كما تساعد في تفسير طبيعة العلاقة بين انشطة منظمات المجتمع المدني ومستوى انخراط المواطنين في الشأن العام، وتوفر اطارا يمكن الاستفادة منه في دراسات لاحقة تتناول المجتمع المدني والمشاركة السياسية في البيئات الانتقالية.

ثانياً: الاهمية التطبيقية

تقدم الدراسة قراءة لواقع الادوات والبرامج التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية، وتكشف عن ابرز العوامل التي تدعم هذا الدور او تحد من فاعليته، بما يمكن ان يفيد منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية والفاعلين المعنيين عند تصميم برامج التوعية والمناصرة والتدريب والمشاركة المجتمعية، كما قد تسهم نتائجها في تقديم مقترحات تساعد على تطوير بيئة اكثر دعما لاستقلالية المنظمات وقدرتها على تعزيز مشاركة المواطنين في الشأن العام.

منهج الدراسة

1) **منهج دراسة الحالة:** المقصود بهذا المنهج هو التركيز على ظاهرة سياسية معينة عن طريق دراستها وتحليلها، كحالة دراسة، بهدف التعمّق لمعرفة كل الجزئيات المرتبطة بها، كما أنه المنهج الذى يهتم بدراسة الظواهر، والحالات الفردية، والثنائية، والجماعية، والمجتمعية، ويركز على تشخيصها من خلال المعلومات التي جمعها وتتبع مصادرها في الحصول على الحقائق المسببة للحالة، ويصل الى نتائج ومعالجات من خلال دراسته المتكاملة. يستخدم منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على منظمات المجتمع المدني العاملة في مدينة بنغازي بوصفها حالة للدراسة، بهدف التعرف على طبيعة تطورها وادوارها والبرامج والانشطة التي نفذتها في مجال تعزيز المشاركة السياسية، وتحليل الظروف السياسية والامنية والتشريعية التي احاطت بعملها خلال الفترة محل الدراسة، بما يسمح بتقديم قراءة معمقة لواقع هذه المنظمات ومدى قدرتها على التأثير في مشاركة المواطنين في الشأن العام.

2) **منهج الوصفي التحليلي:** يعد المنهج التحليلي " عبارة عن عملية فك الكل إلى أجزاء، وتقييم الأجزاء التي يتكون منها الكل، بهدف اختبار فرضيات معينة، و الوصول إلى نتائج مختلفة أو جديدة، ويأخذ الباحث السياسي الذي يستخدم المنهج التحليلي في دراسة الظواهر السياسية في الاعتبار ضرورة الإلمام بمستويات التحليل المختلفة التي تتراوح من مستوى الفرد أو المنظمة، إلى مستوى الدولة أو مستوى النظام الإقليمي و الدولي".(خشيم، 1996، ص. 74) تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف واقع منظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي، ورصد التحولات التي طرأت على نشاطها منذ عام 2011، وتحليل الاليات التي استخدمتها في مجالات التوعية والتثقيف السياسي والتدريب والرقابة والمناصرة، إلى جانب تحليل المعوقات التي اثرت في فاعلية هذه الادوار،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وربط ذلك بمستوى المشاركة السياسية للمواطنين، وصولا إلى استخلاص النتائج وتفسيرها في ضوء اهداف الدراسة وفرضياتها.

حدود الدراسة

تهتم هذه الدراسة بدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في مدينة بنغازي خلال السنوات من 2011 وهي السنة التي تمت فيها تغير النظام السياسي في ليبيا وحتى سنة 2026م وهي السنة التي تمت فيها هذه الدراسة.

مفاهيم الدراسة

الدور: هو مجموعة الوظائف والمسؤوليات والمهام التي يقوم بها فاعل سياسي أو مؤسسة ضمن النظام السياسي، بهدف تحقيق أهداف محددة، والتأثير في صنع القرار، وإدارة الموارد، وتنظيم العلاقات بين الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني. (عبد الكافي، 2011، ص. 17)

منظمات المجتمع المدني: مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، مثل المنظمات، والروابط والنقابات والأندية. (المغيربي، 2004)

المشاركة السياسية: هي العملية التي يمكن من خلالها ان يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى ان يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وان يعتقد كل فرد ان لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع. (محمد ومحمد، 1985، ص. 60)

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان "الادارة المحلية وتحديات المشاركة: دراسة حالة لواقع المشاركة السياسية في وحدات الادارة المحلية بمدينة بنغازي"واقع المشاركة السياسية على المستوى المحلي بمدينة بنغازي، وركزت على التشريعات والاجراءات المنظمة للمشاركة، والعملية الانتخابية المحلية، والاجراءات التي تتيح لمؤسسات المجتمع المدني المشاركة في صنع القرار والسياسة العامة، وخلصت الدراسة إلى اهمية تعزيز وعي المواطنين بالمشاركة في صنع القرار، إلى جانب ضرورة تقوية هياكل منظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من القيام بدور اكثر فاعلية في المشاركة المحلية، وتقترب هذه الدراسة من البحث الحالي من حيث المجال المكاني واهتمامها بالمشاركة السياسية والمجتمع المدني، غير انها تناولت المشاركة من زاوية الادارة المحلية، ولم تركز بصورة مستقلة على الاليات التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في تعزيز مشاركة المواطنين. (المغيربي، 2004)
- يمثل تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 2015 بعنوان "Benghazi Civil Society Organizations: Survey Report" (United Nations Development Programme [UNDP] & UNICEF, 2015) من الدراسات المهمة المرتبطة مباشرة بمدينة بنغازي، حيث تناول خصائص منظمات المجتمع المدني ونشاطها وقدراتها التنظيمية ومدى انخراط العاملين فيها في المجال العام، واظهرت بياناته ارتفاع مستوى المشاركة الانتخابية بين قادة منظمات المجتمع المدني مقارنة بالمعدلات العامة، كما تناول استخدام المنظمات لوسائل الاعلام والتواصل في التوعية العامة والتواصل مع المواطنين، وتكمن اهمية التقرير بالنسبة للدراسة الحالية في توفير صورة ميدانية مبكرة عن المجتمع المدني في بنغازي خلال السنوات الاولى التي اعقبت عام 2011، غير انه يعكس مرحلة زمنية محددة ولا يتتبع التحولات التي طرأت على هذه المنظمات خلال السنوات اللاحقة.
- دراسة برنامج الامم المتحدة الانمائي تقريرا حول خريطة منظمات المجتمع المدني في ليبيا، (UNDP, 2023) استند إلى بحث اجري خلال شهري اغسطس وسبتمبر 2022، واعتمد على مراجعة مكتبية واسعة والتواصل مع منظمات المجتمع المدني بهدف حصرها والتعرف على مواقعها وطبيعة مجالات عملها، ويقدم التقرير قاعدة مهمة لفهم التوزيع الجغرافي والمجالات التي تعمل فيها المنظمات الليبية، ويساعد في تفسير التحولات التي طرأت على بنيتها وانتشارها، إلا ان تركيزه الاساسي انصب على رسم خريطة للمنظمات وخصائصها العامة وليس على قياس اثر برامجها في المشاركة السياسية للمواطنين.
- دراسة Brinkman عن الممارسات المدنية في ليبيا في ظل ازمات الحوكمة وسيادة القانون، (Brinkman, 2025) واعتمدت على دراسة متعددة السنوات شملت حوارات ومبادرات قادتها منظمات مجتمع مدني ليبية، واظهرت الدراسة قدرة بعض الفواعل المدنية على خلق مساحات للحوار والعمل المشترك والمشاركة في قضايا الحوكمة وسيادة القانون رغم حالة الانقسام والصراع، كما بينت اهمية المشاركة المحلية والثقة والتعاون بين الفاعلين في استمرارية العمل المدني، غير ان الدراسة تناولت الحالة الليبية على نطاق اوسع ولم تركز بصورة خاصة على العلاقة بين نشاط منظمات المجتمع المدني والمشاركة السياسية للمواطنين في مدينة بنغازي.
- دراسة بعنوان "دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بليبيا: دراسة استطلاعية " (الغناي، 2025، ص. 111) قدرة منظمات المجتمع المدني على توسيع قاعدة المشاركة السياسية ودعم المصالحة الوطنية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة ميدانية شملت 160 فردا من اعضاء مؤسسات المجتمع المدني في مدينتي

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اجدابيا وبنغازي، واظهرت نتائجها وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين فاعلية منظمات المجتمع المدني والتنمية السياسية، إلى جانب ارتباط الاهتمام والمشاركة السياسية بالتحولات الايجابية في المسار السياسي الليبي، وتعد هذه الدراسة

من اكثر الدراسات السابقة اقترابا من البحث الحالي، إلا انها تناولت التنمية السياسية باعتبارها مفهوما واسعا وشملت مدينتين، بينما تركز الدراسة الحالية بصورة محددة على تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في مدينة بنغازي وعلى تطور هذا الدور خلال الفترة من 2011 إلى 2026.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة وجود اهتمام متزايد بدور المجتمع المدني في الحياة السياسية الليبية، حيث تناول بعضها المشاركة السياسية على المستوى المحلي، وركز بعضها على خصائص منظمات المجتمع المدني وتوزيعها وقدراتها المؤسسية، في حين اهتمت دراسات اخرى بعلاقتها بالتنمية السياسية والحوكمة وبناء السلام، وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الادبيات في تحديد طبيعة البيئة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني، والاليات التي يمكن من خلالها التأثير في المجال العام، والعوامل التي قد تحد من فاعلية هذا الدور.

ومع ذلك يلاحظ ان الدراسات السابقة لم تجمع بصورة مباشرة بين ثلاثة ابعاد رئيسية تتمثل في التركيز المكاني على مدينة بنغازي، وتتبع تطور دور منظمات المجتمع المدني خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026، وتحليل اثر الياتها التوعوية والتدريبية والرقابية والمناصرية في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، ومن هنا تتمثل الفجوة التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في تقديم تحليل ممتد زمنيا لدور منظمات المجتمع المدني في بنغازي، مع ربط طبيعة انشطتها بمستوى المشاركة السياسية، ودراسة اثر المتغيرات الامنية والتشريعية والسياسية في فاعلية هذا الدور.

أولاً: الإطار المفاهيمي والبيئة القانونية للمجتمع المدني

ظهر مصطلح **"المجتمع المدني "**في تاريخ الإنسانية منذ العصور القديمة لدى الرومان، ثم اختفى لفترة قبل أن يعود إلى الظهور مجددًا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويُعتقد أن جون لوك كان من أوائل المفكرين الذين استخدموا هذا المصطلح بعد الثورة الإنجليزية عام 1688، وذلك في كتابه الشهير **"رسالة في التسامح "**عام 1689م. وتلا ذلك اهتمام عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والمفكرين السياسيين الغربيين، مثل هوبز وروسو وهيجل، بدراسة هذا المفهوم ونقده واستكشاف أبعاده المختلفة.

وقد ظهر مفهوم المجتمع المدني في سياق التحولات الجذرية التي شهدتها أوروبا، والتي تمثلت في الانتقال من عصر الإقطاع والأنظمة التقليدية إلى عصر الدولة الحديثة والنظم السياسية الجديدة. ثم عاد المصطلح إلى الظهور بصورة أكثر وضوحًا مع التحولات التي شهدتها أوروبا الشرقية، حيث برز ذلك في بولندا عام 1982 عندما قدمت نقابة **التضامن** نفسها باعتبارها أحد التنظيمات المرتبطة بالمجتمع المدني.

وتُعد ظاهرة المجتمع المدني ظاهرة عالمية اتضحت معالمها بصورة أكبر بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة في ظل تنامي دور التنظيمات الاجتماعية المستقلة في مواجهة بعض السياسات الاقتصادية والسياسية التي تبنتها القوى الكبرى. ويشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة من المنظمات التطوعية غير الربحية وغير الإلزامية، التي تؤدي دورًا وسيطًا بين المجتمع والدولة، وتهدف إلى تحقيق مصالح اجتماعية متعددة، مثل دعم الاستقرار والسلام، ونشر الثقافة، وترسيخ قيم التسامح والمواطنة. (الشمري، 2019)

وغالبًا ما تعمل هذه المنظمات خارج نطاق السلطة وأجهزتها الرسمية، وتمتلك قدرًا من الاستقلالية متى توافرت لها الموارد المالية والدعم القانوني اللازم من الدولة، أو المنظمات الدولية، أو الهيئات العامة. كما تقوم بوضع خطط واستراتيجيات وبرامج عمل واضحة تمكنها من إدارة أنشطتها وتحقيق أهدافها، بعيدًا عن التدخلات التي قد تحد من استقلاليتها أو تؤثر في توجهاتها.

وتقوم منظمات المجتمع المدني على مجموعة من الخصائص المؤسسية التي تعكس درجة فاعليتها وقدرتها على الاستمرار. وقد أشار عالم السياسة الأمريكي **صامويل هنتنغتون (Samuel P. Huntington)**إلى عدد من المعايير الأساسية التي تحدد مستوى مؤسساتية المنظمات، ومن أبرزها القدرة على التكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والتنظيمية بما يضمن استمراريتها زمانيًا ووظيفيًا، إلى جانب الاستقلالية عن مختلف أشكال التبعية السياسية أو الحكومية أو الفئوية، بما يعزز حيادها ومصداقيتها. كما تتميز هذه المنظمات بدرجة من التعقيد التنظيمي من خلال تعدد هياكلها ومستوياتها الإدارية واتساع نطاق انتشارها، فضلًا عن التجانس الداخلي القائم على إدارة الخلافات بصورة سلمية تحد من الانقسامات والصراعات الداخلية. (الحاج، 2018، ص .108)

وتستند منظمات المجتمع المدني في عملها إلى مجموعة من المبادئ التطبيقية، يأتي في مقدمتها مبدأ **التطوعية** الذي يقوم على المشاركة الحرة في خدمة المجتمع دون مقابل مادي، بما يسهم في تنمية الوعي والمسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد. كما يعد مبدأ **التنظيمية** من المبادئ الأساسية التي تعكس الطابع المؤسسي المنظم لعمل هذه المنظمات في إطار القانون والنظام العام للدولة، باعتبارها مؤسسات وسيطة تؤدي أدوارًا اجتماعية وثقافية وحقوقية وتنموية متعددة.

ويُعد مبدأ **الاستقلالية** كذلك من المبادئ الجوهرية التي تؤكد حرية هذه المنظمات في ممارسة أنشطتها بعيدًا عن الهيمنة أو التدخل الخارجي، بما يدعم فاعليتها في المجال العام. (رابحي، 2017، ص.209)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يضطلع المجتمع المدني بجملة من الوظائف الحيوية التي تسهم في دعم استقرار المجتمع وتعزيز التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز هذه الوظائف تجميع المصالح من خلال بلورة مواقف جماعية تجاه القضايا العامة والتحديات المشتركة، كالقضايا البيئية والتنموية، وذلك عبر النقابات المهنية والعمالية والغرف التجارية وجماعات المصالح المختلفة، كما يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية وزيادة مستوى الدخل من خلال دعم المشروعات التعاونية والإنتاجية وبرامج التدريب المهني والمبادرات التنموية الموجهة للفئات المختلفة.

إضافة إلى ذلك فالمجتمع المدني يؤدي دور مهم في حل النزاعات الداخلية بوسائل سلمية قائمة على الحوار والتوافق، بما يعزز التضامن الاجتماعي ويحد من اللجوء إلى الأجهزة البيروقراطية للدولة، إضافة إلى دوره الرقابي في تصحيح الأخطاء الحكومية والكشف عن أوجه القصور والمطالبة بتعديل السياسات العامة بما يحفظ حقوق الأفراد ويعزز مبادئ المساءلة والشفافية، كما تبرز وظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية باعتبارها من الوظائف الأساسية للمجتمع المدني، إذ يسهم في غرس قيم التعاون والمسؤولية والمشاركة، ويعمل على تعزيز الوعي السياسي والانخراط في الشأن العام، إلى جانب دوره في الوساطة والتوفيق بين مختلف الآراء والاتجاهات بهدف تحقيق الاستقرار المجتمعي والوصول إلى حلول توافقية، فضلا عن دوره في ملء الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة أو غيابها، خاصة في أوقات الأزمات والصراعات، عبر تقديم الخدمات الأساسية والمحافظة على تماسك المجتمع. (خشخوشة، 2019)

يذكر أن ليبيا كانت قد أصدرت قبل استقلالها وخلال مرحلة "ولاية برقة" قانون الجمعيات رقم (3) لسنة 1950 والصادر في 10 يناير 1950 من قبل الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي (أمير برقة آنذاك)، أول تشريع متكامل ينظم العمل الأهلي والمجتمع المدني في ولاية برقة قبل إعلان استقلال المملكة الليبية المتحدة، إضافة إلى ذلك تقتضي دراسة واقع المجتمع المدني في ليبيا خلال فترة حكم النظام السابق (1969-2011) العودة إلى التشريعات الأولى التي قيدت حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، باعتبارها الأساس القانوني الذي شكل البيئة المنظمة لعمل المجتمع المدني خلال تلك المرحلة. ففي 9 فبراير 1970 صدر القانون رقم (16) لسنة 1970 بشأن بعض الأحكام الخاصة بالجمعيات، ثم تبعه في 10 سبتمبر 1970 صدور القانون رقم (111) لسنة 1970 الذي ألغى المواد من (54) إلى (68) من القانون المدني المتعلقة بتنظيم الجمعيات، الأمر الذي أدى إلى تقليص الإطار القانوني المنظم لحق الأفراد في إنشاء الجمعيات وإدارتها.

وشهد عام 1972 مرحلة أكثر تشددا في تقييد حرية التنظيم، مع صدور القانون رقم (71) لسنة 1972 بشأن تجريم الحزبية، الذي اعتبر أي نشاط حزبي أو تنظيمي خارج الإطار الذي يحدده النظام عملا مجرما. وقد نص القانون على توقيع عقوبة الإعدام بحق كل من يدعو إلى إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أو تمويل أي تنظيم أو تجمع أو تشكيل محظور، أو يهيئ مقرا لاجتماعاته، كما شملت العقوبة كل من ينضم إلى هذه التنظيمات أو يحرض عليها أو يقدم لها دعما ماليا أو ماديا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولم يميز القانون في المسؤولية الجنائية بين قادة هذه التنظيمات وأعضائها، إذ ساوى بينهم في العقوبة بغض النظر عن مواقعهم أو أدوارهم داخل التنظيم، وهو ما يعكس اتجاها تشريعيا نحو الإلغاء شبه الكامل لحرية التنظيم السياسي والمدني خلال تلك الحقبة. (خشخوشة، 2019، ص. 94)

اتسم المجتمع المدني في ليبيا قبل أحداث 2011م بسيادة أنماط سياسية شمولية قامت على هيمنة الحزب الواحد، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة المجتمع المدني ووظائفه، فعلى الرغم من تبني الدولة خطاب الإصلاح السياسي، فإن بنية الدولة الأيديولوجية بقيت قائمة من خلال سيطرة النخب التقليدية على مؤسسات الدولة وآليات صنع القرار، إلى جانب رفض التعددية السياسية والفكرية وتقييد الرأي المعارض، وفي ظل هذا السياق، خضعت منظمات المجتمع المدني لهيمنة الدولة وتحولت في كثير من الأحيان إلى أدوات تابعة لها، حيث أصبحت الأحزاب السياسية والجمعيات المهنية والثقافية والنسوية امتدادا للسلطة السياسية أكثر من كونها مؤسسات مستقلة تعبر عن المجتمع، كما أدى توسع الجهاز البيروقراطي واعتماد الأفراد على الدولة إلى إضعاف قدرة المجتمع المدني على النمو والاستقلال، الأمر الذي جعل المجال العام خاضعا لسيطرة الدولة وتوجيهها. (سالم، 2004، ص. 60)

كما ترتب على هذا الواقع تراجع الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني وتحولها إلى واجهات أيديولوجية تخدم النظام السياسي، بدلا من قيامها بوظائفها المهنية والحقوقية والتنموية، في حين تعرضت القوى المعارضة للتهميش أو الإقصاء، مما دفع بعض التيارات السياسية والاجتماعية إلى العمل من الخارج أو عبر أطر موازية وغير رسمية، وهو ما أسهم في تعزيز دور البنى التقليدية كالقبيلة والطائفة والجماعات الدينية في ملء الفراغ الناتج عن ضعف المجتمع المدني المستقل.

وفي ضوء الخصائص والمبادئ والوظائف التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني، برز المجتمع المدني في ليبيا كأحد الفواعل المهمة في الحياة العامة، خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011، حيث اتسع نطاق تأسيس الجمعيات والمنظمات المدنية التي عملت في مجالات الإغاثة والتنمية وحقوق الإنسان والتوعية السياسية والمصالحة المجتمعية، في محاولة للإسهام في معالجة الأزمات الاجتماعية والسياسية التي مرت بها الدولة، إلا أن هذا التطور ظل مرتبطا بجملة من التحديات التي أثرت في مستوى فاعلية هذه المنظمات، من بينها ضعف البيئة التشريعية، والانقسام السياسي، والتدهور الأمني، ومحدودية التمويل والخبرات المؤسسية، الأمر الذي انعكس على قدرتها في تحقيق الاستقلالية والاستمرارية والتوسع التنظيمي، وعلى الرغم من ذلك، ما يزال المجتمع المدني الليبي يمثل إطارا مهما لتعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ قيم الحوار والتعاون، فضلا عن دوره في سد بعض الفراغات التي نتجت عن تراجع مؤسسات الدولة في عدد من القطاعات والخدمات. (خشخوشة، 2019، ص. 97)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

على الرغم من الأدوار التنموية والاجتماعية والسياسية التي يفترض أن تضطلع بها منظمات المجتمع المدني، فإن واقع هذه المنظمات في ليبيا ما يزال مرتبطا بحالة من التوجس والرقابة الرسمية، حيث تواجه قيودا قانونية وإدارية تحد من استقلاليتها وفاعليتها، وهو ما ينطبق بصورة واضحة إذ لا تزال البيئة التشريعية المنظمة لعمل المجتمع المدني تعاني من حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار، فرغم وجود قانون الجمعيات رقم 19 لسنة 2001 ولائحته التنفيذية رقم 73 لسنة 2002، باعتباره الإطار القانوني الأساسي المنظم لعمل الجمعيات والمنظمات الأهلية، فإن تطبيقه ظل معطلا بفعل عدد من القرارات الإدارية والتنظيمية الصادرة عن جهات محل نزاع مؤسسي وسياسي، الأمر الذي انعكس سلبا على قدرة منظمات المجتمع المدني في ممارسة أدوارها بصورة مستقلة وفعالة، كما أسهم هذا الواقع في استمرار حالة التبعية الإدارية والسياسية التي تعيق تطور المجتمع المدني وتحوله إلى شريك حقيقي في عملية بناء الدولة وتعزيز المشاركة المجتمعية (اللجنة الشعبية العامة، 2001)

ويزداد واقع المجتمع المدني في ليبيا تعقيد في ظل حالة الفراغ التشريعي والتنازع المؤسسي المرتبط بتنظيم هذا القطاع، إذ فقدت القرارات التنظيمية الصادرة بشأن عمل مفوضية المجتمع المدني مشروعيتها القانونية عقب صدور حكم محكمة جنوب بنغازي الابتدائية في الدعوى رقم 581 لسنة 2022، القاضي بوقف العمل بقرار المجلس الرئاسي رقم 286 لسنة 2019 بشأن اللائحة التنظيمية للمفوضية، كما عززت إدارة القانون هذا الاتجاه من خلال الفتوى الصادرة بتاريخ 8 مارس 2023، التي أكدت أن تنظيم الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني يجب أن يتم بقانون صادر عن السلطة التشريعية وفقا لنص المادة 15 من الإعلان الدستوري، وليس عبر قرارات إدارية صادرة عن جهات تنفيذية، وانتهت الفتوى إلى عدم شرعية المنظمات التي لم تؤسس استنادا إلى أحكام القانون رقم 19 لسنة 2001 بشأن الجمعيات الأهلية.

ويكشف هذا الواقع عن أزمة قانونية ومؤسسية عميقة أثرت بصورة مباشرة على شرعية منظمات المجتمع المدني التي تأسست بعد عام 2011، خاصة في ظل غياب إطار تشريعي موحد وضعف الجهة الرسمية المختصة بالإشراف على هذا القطاع، بعد إلغاء وزارة الثقافة والمجتمع المدني وعدم وجود وزارة مستقلة تعنى بشؤون المجتمع المدني في الحكومات القائمة، الأمر الذي أوجد حالة من الارتباك التنظيمي وأضعف قدرة هذه المنظمات على أداء وظائفها التنموية والحقوقية والمجتمعية بصورة مستقرة وفعالة.

ارتبط تطور منظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي بصورة وثيقة بالتحولات التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، فقد جاءت نشأة نسبة كبيرة من هذه المنظمات في بيئة مختلفة جذريا عن تلك التي كانت قائمة قبل ذلك التاريخ، حيث اتسمت المرحلة السابقة بسيطرة الدولة على التنظيمات المدنية والمهنية والحد من قدرتها على العمل المستقل، وهو ما اضعف الخبرة التنظيمية المتراكمة في هذا المجال، ومع بداية احداث عام 2011 ظهرت العديد من المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الخيري والاغاثي، وكان نشاطها في البداية موجها بصورة اساسية إلى المناطق المتضررة وتقديم المساعدات المادية والصحية، ثم ظهرت في مرحلة لاحقة منظمات ذات توجهات حقوقية وتوعوية وتنموية، وهو تحول يعكس انتقال النشاط المدني من الاستجابة المباشرة للازمة إلى الاهتمام بقضايا اوسع تتصل بالمجتمع وحقوق المواطنين والمشاركة في الشأن العام، وقد قسم مرجين تطور مؤسسات المجتمع المدني بعد عام 2011 إلى مراحل بدأت بالانطلاق، ثم اعادة البناء، وصولا إلى مرحلة تصاعد الوعي وازدياد الفاعلية، وهو تقسيم يساعد على فهم المسار الذي مرت به المنظمات في بنغازي باعتبارها من المدن التي بدأت فيها التحولات السياسية مبكرا خلال عام 2011 3.
(مرجين، 2015، ص. 10–12)

وخلال المرحلة الاولى غلب على عمل المنظمات الطابع الاغاثي والصحي والخيري، نتيجة طبيعة الظروف التي صاحبت الصراع وما ترتب عليه من احتياجات مباشرة، كما ساعدت سهولة الاجراءات الادارية والتشجيع الذي تلقاه النشاط المدني في تلك الفترة على ازدياد اعداد المنظمات بصورة سريعة، غير ان هذا التوسع الكمي صاحبه في بعض الحالات ضعف في فهم طبيعة العمل المدني والحدود الفاصلة بينه وبين النشاط السياسي المباشر، وتشير المصادر المرفقة إلى ان بعض المؤسسات دخلت في تجمعات ذات اهداف سياسية، وهو ما عكس حداثة التجربة وعدم وضوح وظائف منظمات المجتمع المدني لدى بعض القائمين عليها، ثم بدأ هذا الوضع يتغير تدريجيا مع الانتقال إلى مرحلة اعادة البناء، حيث توسعت مجالات النشاط من الاغاثة والاحسان إلى التنمية والدفاع عن حقوق المواطنين، والتدريب على الحوار وادارة الشأن العام، والاهتمام بالبيئة والثقافة والفنون وغيرها من المجالات.. (مرجين، 2015، ص. 11)

وتبرز بنغازي بصورة واضحة ضمن هذا التطور، اذ تشير احدى الدراسات المرفقة إلى ان الانتشار الواسع لمنظمات المجتمع المدني بعد عام 2011 تركز بصورة ملحوظة في المدن الكبرى، ومن بينها بنغازي وطرابلس ومصراتة، وارتبط ذلك بحالة الانفتاح التي اعقبت سقوط النظام السابق وتراجع القيود التي كانت مفروضة على المجال العام، كما ارتبط ظهور هذه المنظمات بالحاجة إلى كيانات تستطيع التعامل مع قضايا لم تعد مؤسسات الدولة قادرة على الاستجابة لها بالقدر الكافي، وشملت تلك الادوار تقديم الدعم للنازحين والمتضررين، وتنظيم حملات التوعية، ورعاية ضحايا العنف، والمشاركة في مبادرات المصالحة وفض النزاعات، وبذلك لم يعد النشاط المدني مقتصرا على تقديم الخدمات، بل بدأ يكتسب ابعادا تتصل ببناء الوعي وتعزيز المشاركة المجتمعية واعادة تنظيم العلاقة بين المواطن والمجال العام. (سركز، 2025، ص. 220–221)

وفي حالة بنغازي تحديدا، اكتسب العمل المدني اهمية اضافية بفعل طبيعة المدينة وموقعها في الاحداث السياسية التي شهدتها البلاد، وترى مزيودات ان طرابلس وبنغازي مثلتا مركزين بارزين لتكريس مظاهر المدنية في مواجهة حضور البنى التقليدية والقبلية في المجال السياسي والاجتماعي، وفي هذا الاطار حاولت منظمات المجتمع المدني التكيف مع الواقع

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجديد وفي الوقت نفسه التأثير فيه، وهو ما جعل العلاقة بين المجتمع المدني والبيئة المحيطة به علاقة متبادلة، فالمنظمات لم تعمل بمعزل عن التركيبة الاجتماعية للمدينة، وانما تحركت داخل بيئة تتداخل فيها المدينة والقبيلة والانتماءات المحلية والتغيرات السياسية، ولذلك واجهت عملية بناء مجتمع مدني فاعل تحديا يتعلق بقدرة هذه المؤسسات على ترسيخ العمل المدني والمؤسسي دون الدخول في مواجهة مباشرة مع البنى الاجتماعية التقليدية القائمة. - (مزيودات، 2016، ص. 2)

ومع اتساع نشاط منظمات المجتمع المدني، بدأ جانب من هذه المؤسسات يتجه بصورة اكثر وضوحا نحو المجالات المرتبطة بالمشاركة السياسية، ويظهر ذلك في مساهمتها في متابعة وتقييم اول انتخابات حرة شهدتها ليبيا، وطرح بعض المؤسسات مبادرات ورؤى سياسية تتعلق ببناء الدولة، إلى جانب الضغط من اجل تعديل بعض السياسات والمشاركة في جهود المصالحة الوطنية، وهو ما يعكس انتقالها من مجرد منظمات خدمية إلى فاعل يحاول التأثير في القضايا العامة، ويكتسب هذا التحول اهمية مباشرة بالنسبة لموضوع الدراسة الحالية، لان تعزيز المشاركة السياسية لا يقتصر على دعوة المواطنين إلى التصويت، وانما يشمل ايضا بناء قدراتهم على الحوار، وتعريفهم بحقوقهم، وفتح المجال امامهم للتعبير عن مواقفهم ومتابعة المؤسسات العامة والمشاركة في مناقشة القضايا التي تمس حياتهم. (مزيودات، 2016، ص. 12)

وكان للشباب والنساء حضور ملحوظ في هذا الجانب من العمل المدني، وتشير مزيودات إلى ان المجتمع المدني الليبي بعد عام 2011 شهد حراكا شبابيا ونسائيا ارتبط بالزيادة في عدد المنظمات المدنية، كما ساهمت بعض المؤسسات في العملية الانتقالية وفي الانتخابات التي جرت عامي 2012 و2014، وتمكنت بعض المبادرات من بناء علاقات مع منظمات اقليمية ودولية، وتورد الورقة امثلة لفاعلات ومنظمات ارتبط بعضها بمدينة بنغازي، من بينها هاجر الشريف وما ارتبط بنشاطها في جمعية "معا نبنيها" وشبكة 1325 في ليبيا، وكذلك نشاط ندى الفيتوري في "كتاب بنغازي الصغار"، وقد استخدمت هذه المبادرات وسائل مختلفة في التعامل مع قضايا الشباب والمرأة وتوسيع المجال المدني، كما برز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها اداة ساعدت على زيادة الاتصال وتبادل الافكار والانفتاح على خبرات وتجارب اوسع. (مزيودات، 2016، ص. 6)

ولم يستمر هذا المسار في بيئة مستقرة، فقد شكلت الاحداث المسلحة التي شهدتها بنغازي منذ عام 2014 عاملا مؤثرا في النشاط المدني وفي قدرة المنظمات على الوصول إلى الفئات المستهدفة، وازدادت في تلك الفترة اعداد النازحين والمهجرين في المدينة وفي مناطق اخرى من الشرق الليبي، وهو ما دفع عددا من مؤسسات المجتمع المدني إلى اعادة توجيه جزء من نشاطها نحو العمل الانساني والاغاثي، كما ادت حالة الصراع وعدم الاستقرار إلى تضييق المساحة المتاحة للنشاط المدني، واصبح على المنظمات التعامل في الوقت نفسه مع احتياجات انسانية متزايدة وواقع امني وسياسي شديد التعقيد، ولذلك يمكن القول ان طبيعة العمل المدني في بنغازي لم تكن ثابتة خلال الفترة محل الدراسة، وانما تغيرت اولوياته بحسب الظروف المحيطة به، فتقدم الدور الاغاثي اثناء فترات النزاع، بينما اتسعت مجالات التوعية والتدريب والمشاركة عندما توفرت مساحة اكبر للعمل العام. (مزيودات، 2016، ص. 4)

وتكشف هذه التحولات ايضا عن جانب مهم يتعلق بالقدرة المؤسسية للمنظمات، اذ لم يؤد الارتفاع الكبير في اعدادها بالضرورة إلى ارتفاع مماثل في مستوى فاعليتها، فقد واجهت مؤسسات المجتمع المدني مشكلات تتعلق بحداثة الخبرة، وضعف التمويل، وقصور القدرات التنظيمية، وعدم وضوح الاطار القانوني في بعض المراحل، اضافة إلى تأثير الانقسام السياسي والصراع المسلح، كما اشارت دراسة حديثة ضمن المراجع المرفقة إلى ان بعض المنظمات الليبية نشأ كرد فعل لازمة محددة دون امتلاك رؤية استراتيجية او هيكل تنظيمي يساعد على الاستمرار، في حين استطاعت منظمات اخرى تطوير خبراتها وبرامجها وبناء شراكات اوسع، ويعني ذلك ان تقييم منظمات المجتمع المدني في بنغازي لا ينبغي ان يعتمد على عددها فقط، وانما على قدرتها على الاستمرار، وانتظام نشاطها، واستقلالية قرارها، ومدى وصول برامجها إلى المواطنين واثرها في سلوكهم ومشاركتهم. (سركز، 2025، ص. 220)

كما تطورت طبيعة البرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني من الاستجابة المباشرة للازمات إلى مجالات اكثر اتصالا بقضايا المواطنة والحكم والمشاركة، وتشير الدراسات المرفقة إلى استخدام المنظمات لورش العمل والحملات الاعلامية والبرامج التدريبية والمنتديات العامة في نشر مفاهيم الحقوق والحريات والمواطنة والمساواة والمساءلة، إلى جانب تدريب الافراد على الحوكمة ومراقبة الاداء العام ونشر قيم النزاهة والشفافية، وفي مراحل لاحقة ظهر اهتمام اكبر ببرامج المشاركة السياسية وحقوق المرأة وبناء السلام والمصالحة المجتمعية، كما بدأت بعض المنظمات في متابعة اداء المؤسسات والخدمات العامة وتشجيع المساءلة الاجتماعية، وهو تطور يقترب من جوهر المشاركة السياسية بمعناها الواسع، لانه ينقل المواطن من موقع المتلقي إلى موقع المتابع والمشارك في الشأن العام. (سركز، 2025، ص. 220)

وعلى المستوى القانوني والتنظيمي، ظل عمل منظمات المجتمع المدني في بنغازي مرتبطا بالتغيرات التي شهدها الاطار المنظم للعمل المدني في ليبيا، وقد اشارت احدى الدراسات المرفقة إلى ان عدد مؤسسات المجتمع المدني المسجلة في ليبيا خلال الفترة 2011–2018 بلغ نحو 5415 مؤسسة، غير ان التوسع في التسجيل رافقته خلافات حول الاساس القانوني لنشاط المنظمات التي تأسست بعد عام 2011، وتفاقمت هذه الاشكالية مع الاجراءات والآراء القانونية التي ظهرت خلال عام 2023 بشأن وضع المنظمات والتشريع الواجب التطبيق عليها، وهو ما يكشف عن استمرار تأثير البيئة القانونية في قدرة المؤسسات المدنية على العمل والاستمرار، ولا سيما في ما يتعلق بالتسجيل والتمويل والعلاقة بالجهات الادارية المختصة. (أحمد وأحمد، 2025، ص. 682)

وفي اطار التنظيم الاداري الاحدث المرفق ضمن مصادر الدراسة، صدر عن مجلس ادارة مفوضية المجتمع المدني القرار رقم 2 لسنة 2025 بشأن تعديل اللائحة التنفيذية لمنظمات المجتمع المدني المحلية رقم 1 لسنة 2016، وقد

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 3 - 2026 - Pages 478-491
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

تضمنت اللائحة تعريفا لعدد من الاشكال التنظيمية التي تدخل ضمن نطاق المجتمع المدني، ومنها المنظمة والجمعية والمؤسسة والشبكة والاتحاد النوعي وغيرها، كما نظمت اجراءات التأسيس والاشهار والعضوية وبعض الحقوق والالتزامات المتعلقة بالنشاط، وحددت مجموعة من الضوابط التي يفترض ان تلتزم بها المنظمات اثناء ممارسة اعمالها، وبالنسبة لمنظمات مدينة بنغازي يمثل هذا الاطار جزءا من البيئة التنظيمية المباشرة التي تتحرك في نطاقها حاليا، الامر الذي يجعل دراسة المشاركة السياسية عبر هذه المنظمات مرتبطة ايضا بمدى ما تتيحه القواعد التنظيمية من مساحة للاستقلال والعمل العام. (مجلس إدارة مفوضية المجتمع المدني، 2025)

وبذلك يمكن النظر إلى تجربة منظمات المجتمع المدني في بنغازي منذ عام 2011 باعتبارها مسارا انتقل بين مراحل مختلفة، بدأت باستجابة اغاثية فرضتها الظروف الاستثنائية، ثم اتجه جزء من المنظمات نحو العمل الحقوقي والتوعوي والتنموي والمشاركة في الانتخابات والمصالحة وبناء قدرات الشباب والنساء، قبل ان تتأثر بصورة واضحة بالحرب والاضطرابات الامنية والانقسام السياسي والاشكالات القانونية والتنظيمية، وعلى الرغم من هذه التحديات ظلت بنغازي من المدن التي احتفظ فيها النشاط المدني بحضور ملحوظ، غير ان الحكم على فاعلية هذا الحضور في تعزيز المشاركة السياسية لا يمكن ان يستند إلى كثرة المنظمات او تنوع انشطتها وحدهما، بل يتطلب النظر في مدى قدرتها على التأثير في وعي المواطنين، وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات والحوارات العامة والمبادرات المجتمعية، ورفع قدرتهم على التعبير عن مصالحهم ومتابعة اداء المؤسسات، وهو ما يمثل الجانب الذي تسعى الدراسة الحالية إلى اختباره وتحليله بصورة اكثر تحديدا.

ثانياً: التحولات الوظيفية لمنظمات المجتمع المدني في ليبيا 2011 – 2026

شهدت منظمات المجتمع المدني في ليبيا تحولات وظيفية جذرية بين عامي 2011 و2026، حيث انتقلت من حالة الغياب شبه التام في ظل النظام السابق إلى الانفجار في العدد والتنوع عقب ثورة 17 فبراير، وصولاً إلى مرحلة "التقنين والعمل التنموي" في السنوات الأخيرة.

وفي هذا السياق، يمكن فهم تطور المجتمع المدني في ليبيا بوصفه نتاجا مباشر للتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد عقب أحداث فبراير 2011، إذ بدأت ملامح نشأة المجتمع المدني الليبي الحديثة مع خروج مدن المنطقة الشرقية عن سيطرة النظام وتشكيل المجلس الوطني الانتقالي، حيث اتجه المجتمع الليبي إلى تأسيس عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي ركزت في بداياتها على دعم الجبهات الإنسانية والإغاثية ومساندة القوى المناهضة للنظام، ورغم أن هذه المنظمات ظهرت في البداية بصورة عفوية وافتقرت إلى التنظيم والخبرة المؤسسية نتيجة غياب الرؤية الواضحة للمرحلة الانتقالية، فإن استمرار الصراع واتساع الاحتياجات المجتمعية أسهما في تطورها التدريجي، خاصة في مدن المنطقة الشرقية مثل بنغازي والبيضاء ودرنة وطبرق وأجدابيا، قبل أن يمتد نشاطها إلى مدن المنطقة الغربية وعلى رأسها مصراتة. (أحمد، 2013، ص. 140)

ومع سقوط النظام السابق، شهدت ليبيا توسعا ملحوظا في عدد منظمات المجتمع المدني وانتشارها في مختلف المدن والمناطق، حتى أصبحت إحدى أبرز الظواهر الاجتماعية والسياسية التي أفرزتها مرحلة ما بعد 2011، حيث انتقلت البلاد من واقع محدود النشاط الأهلي إلى بيئة تضم آلاف الجمعيات والمنظمات العاملة في المجالات الإنسانية والحقوقية والتنموية والثقافية، كما لعبت هذه المنظمات دورا بارزا في تخفيف آثار الحرب وتعزيز التضامن المجتمعي ودعم الاستقرار المحلي، فضلا عن مساهمتها في إعادة تنشيط المجال العام وإبراز مفهوم المشاركة المجتمعية بعد عقود من هيمنة الدولة على الفضاء المدني، ومع ذلك، فإن هذا التطور الكمي لم يواكبه استقرار قانوني ومؤسسي واضح، إذ واجهت منظمات المجتمع المدني الليبية تحديات متعلقة بالشرعية والتنظيم والإشراف القانوني، خاصة في ظل الانقسام السياسي وتضارب القرارات الإدارية المنظمة لعملها، وهو ما أوجد حالة من عدم اليقين القانوني أثرت على استمرارية العديد من المنظمات وعلى قدرتها في أداء أدوارها بصورة مستقلة وفعالة داخل المجتمع الليبي. (أحمد، 2013، ص. 140)

وفي ظل السياقات الانتقالية والصراعات التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، برزت تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة المجتمع المدني على إحداث تحول اجتماعي حقيقي ومستدام، خاصة في ظل التحديات البنيوية والسياسية التي أثرت بصورة مباشرة على فاعليته وأدواره المجتمعية، فرغم أن منظمات المجتمع المدني يفترض أن تؤدي دورا محوريا في تعزيز قيم الديمقراطية والمشاركة والمساءلة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، فإن هذا الدور ظل محدودا نتيجة هشاشة البيئة التي تعمل ضمنها هذه المنظمات وتعدد العوائق التي تواجهها. (إمطير، 2021، ص. 138)

فعلى المستوى البنيوي يعاني المجتمع المدني الليبي من ضعف البنية المؤسسية وغياب الاستقرار التنظيمي، إذ نشأت غالبية المنظمات والجمعيات في ظروف استثنائية مرتبطة بالأزمة والصراع، دون امتلاك رؤية استراتيجية واضحة أو هياكل تنظيمية قادرة على الاستمرار والتوسع، كما أن كثيرا من هذه المنظمات تأسس كرد فعل لمعالجة احتياجات مرحلية وأزمات آنية، الأمر الذي جعل قدرتها على الاستدامة محدودة، إضافة إلى اعتماد نسبة كبيرة منها على التمويل الخارجي، بما يضعف استقلاليتها ويجعلها عرضة للتأثر بأولويات الجهات المانحة، فضلا عن ضعف الكفاءات الإدارية والبشرية وغياب برامج التدريب والتأهيل المؤسسي، وهو ما انعكس سلبا على قدرتها في التحول إلى قوى ضغط فاعلة قادرة على التأثير في السياسات العامة أو تشكيل وعي مجتمعي مستدام. (عبد السلام، 2022، ص. 46)

أما من الناحية السياسية فإن البيئة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني تتسم بحالة من الانقسام والتجاذب بين مراكز القوى المختلفة، في ظل استمرار الصراع السياسي وتعدد الحكومات وضعف مؤسسات الدولة، وهو ما أدى إلى تسييس العمل المدني وإخضاع بعض المنظمات للاستقطابات السياسية، الأمر الذي أفقد عددا منها الحياد والمصداقية أمام

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الرأي العام، كما استخدمت بعض الأطراف السياسية منظمات المجتمع المدني كوسائل غير مباشرة لتحقيق أهداف سياسية أو تحسين صورتها، وهو ما ساهم في إضعاف الدور التنموي والحقوقي الحقيقي لهذه المنظمات، وجعلها في بعض الأحيان جزءا من حالة الاستقطاب بدلا من أن تكون أداة لتعزيز الاستقرار والتوافق المجتمعي. (أحمد، 2013، ص. 140)

وعلى المستوى التنظيمي والمؤسسي، اتجهت الدولة الليبية بعد عام 2011 إلى إنشاء إطار إداري لتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني، تمثل بداية في مركز دعم منظمات المجتمع المدني، قبل أن يتم تعديل تسميته سنة 2013 في عهد الحكومة الانتقالية إلى "مفوضية المجتمع المدني"، لتتولى مهام تسجيل المنظمات وتجديد إشهارها والإشراف على نشاطها، غير أن هذا التنظيم ظل خاضعا للسلطة التنفيذية بصورة شبه كاملة، في ظل غياب آليات قانونية تتيح لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في اختيار إدارة المفوضية أو الإسهام في تنظيم شؤونها الداخلية، وهو ما كشف عن قصور واضح في البنية القانونية والمؤسسية المنظمة لهذا القطاع.

وقد شكل هذا القصور لاحقا مدخلا لتدخل المؤسسات السياسية والأمنية في عمل المجتمع المدني، سواء عبر فرض القيود الإدارية أو ممارسة أشكال مختلفة من الضغط والتأثير، الأمر الذي أضعف استقلالية العديد من المنظمات وجعلها عرضة للاختراق والتسييس، خاصة في ظل الانقسام السياسي وتعدد مراكز النفوذ داخل الدولة الليبية.

ورغم هذه التحديات، شهدت السنوات الأولى التي أعقبت الثورة حراكا مدنيا ملحوظا، حيث حاولت منظمات المجتمع المدني والقوى الشبابية أداء أدوار وطنية ومجتمعية في بيئة شديدة التعقيد، ومن أبرز مظاهر هذا الحراك تأسيس حركة "سلم الطلابية في جامعة طرابلس" ، التي قادت مظاهرات خلال صيف 2013 للمطالبة بإعادة هيبة الدولة وإنهاء مظاهر التسلح داخل مدينة طرابلس، بما عكس رغبة قطاعات من المجتمع المدني في الدفاع عن الدولة المدنية ودعم الاستقرار.

إلا أن الأوضاع بدأت تتغير تدريجيا بين عامي 2013 و2014، فمع استمرار توسع منظمات المجتمع المدني وانخراطها في الشأن العام، تصاعدت في المقابل حدة الصراع السياسي والمسلح، ولم يعد التنافس مقتصرا على المؤسسات السياسية أو المنابر الإعلامية، بل تحول السلاح إلى أداة رئيسية لفرض النفوذ والمواقف، الأمر الذي انعكس سلبا على المجال المدني وأضعف قدرة منظماته على العمل بحرية واستقلال داخل بيئة تتزايد فيها الانقسامات والتوترات الأمنية والسياسية.

إضافة إلى ذلك وبحسب التقارير الصادرة عن مفوضية المجتمع المدني، فقد بلغ إجمالي عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة في ليبيا 5415 منظمة، 37٪ منها في طرابلس، و20٪ في بنغازي، و3.4٪ في سبها، يندرج نشاط معظم هذه المنظمات ضمن مجال الأعمال الخيرية بنسبة 14. 52٪، و11.83٪ تعمل في مجال التنمية الاجتماعية، بينما 9.39٪ تعمل في مجال إصلاح القانون وحقوق الإنسان.

ثالثاً: آليات تفعيل المشاركة السياسية ومعوقاتها الميدانية

لا تقتصر المشاركة السياسية على عملية التصويت في الانتخابات، وانما تمتد إلى صور متعددة من انخراط المواطنين في الشأن العام، والتأثير في صنع القرارات والسياسات ومتابعة اداء المؤسسات العامة، وهو ما يجعلها عملية مستمرة تتجاوز المناسبات الانتخابية، وفي هذا السياق تؤدي منظمات المجتمع المدني وظيفة وسيطة بين الفرد والدولة، باعتبارها فضاء يضم التنظيمات الطوعية التي تعمل في المجال العام وتسعى إلى التعبير عن المصالح والمطالب المجتمعية، وقد ارتبطت اهمية هذه المنظمات في الادبيات المتعلقة بالتحول الديمقراطي بقدرتها على توسيع المجال المتاح للمشاركة، وتوفير قنوات منظمة يستطيع المواطن من خلالها التعبير عن مواقفه ومصالحه والمساهمة في القضايا العامة. (المغيربي، 2004، ص. 5)

وتتخذ آليات تفعيل المشاركة السياسية التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني اشكالا متعددة، يأتي في مقدمتها التوعية والتثقيف السياسي والانتخابي، باعتبارهما مدخلا لبناء معرفة المواطن بحقوقه السياسية وبطبيعة المؤسسات والعمليات التي يستطيع من خلالها ممارسة هذه الحقوق، وقد اظهرت دراسة امنينة المتعلقة بمدينة بنغازي ان نشاط منظمات المجتمع المدني بعد صدور اللوائح المنظمة لانتخابات المجالس البلدية اتجه بصورة واضحة نحو التوعية بالعملية الانتخابية وتعزيز قيم المشاركة، غير ان هذا النشاط لم يتطور بالقدر نفسه نحو الرقابة المستمرة ومتابعة المؤسسات المنتخبة، فقد بلغ عدد المنظمات المسجلة لدى مفوضية المجتمع المدني في بنغازي والمعنية بالمشاركة السياسية آنذاك 14 منظمة، إلا ان الدراسة وصفت جانبا مهما من نشاطها بالموسمية، لتركزه على انشطة التوعية خلال فترة الانتخابات دون الاستمرار في متابعة مخرجاتها او الرقابة على اداء المجالس المحلية بعد انتخابها. (أمنينة، 2020، ص. 13)

ويكشف ذلك عن فارق مهم بين التوعية بالمشاركة السياسية وبين تحويلها إلى ممارسة مستمرة، فنجاح المنظمة في دعوة المواطنين إلى التسجيل او التصويت يمثل مستوى اوليا من المشاركة، بينما يتمثل المستوى الاكثر تقدما في تمكين المواطن من متابعة المؤسسة المنتخبة والتواصل معها والتأثير في قراراتها ومساءلتها، وقد اشارت امنينة إلى ان المشاركة السياسية على المستوى المحلي ينبغي ان تتجاوز الانتخابات إلى المساهمة الفعلية في صنع القرار، وتبني انشغالات المواطنين ونقلها إلى السلطات المحلية والمساهمة في مناقشة السياسات العامة، وهو ما يتفق مع النظرة التي تعتبر المشاركة عملية تتضمن انشطة اوسع من اختيار القيادات السياسية وحده. (مرجين، 2015، ص. 12)

ومن الآليات المهمة كذلك المناصرة والتواصل المباشر مع المؤسسات وصناع القرار، فقد اتاحت القواعد المنظمة للادارة المحلية صورا للمشاركة تسمح بالاستعانة بممثلي منظمات المجتمع المدني في بعض اجتماعات المجالس، وتقديم العرائض والمطالب المتعلقة بالشأن المحلي، وتشير تجربة بنغازي إلى استخدام بعض هذه الادوات عمليا، حيث قدم اتحاد

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نازحي بنغازي عريضة تتعلق باعمار مساكن المتضررين او توفير بدل للايجار، كما قدمت رابطة اصحاب المحافظ الاستثمارية مطالب مرتبطة بمستحقات اعضائها، وتقدمت بعض الاندية والمنتديات الرياضية والثقافية بمطالب إلى المجلس، بما يعكس امكانية استخدام التنظيم المدني كقناة لجمع مصالح المواطنين وعرضها بصورة منظمة على السلطات المحلية. (مرجين، 2015، ص. 12)

كما عرفت بنغازي اشكالا اخرى من المناصرة خلال السنوات الاولى التي اعقبت عام 2011، حيث تشير دراسة امنينة إلى مساهمة المجتمع المدني في عدد من القضايا المرتبطة بادارة المدينة، ومنها العمل على قضايا المناصرة وتكوين شبكات للتأثير، وتورد الدراسة مثالا بحراك "بنغازي آمنة خالية من السلاح"، إلى جانب استفادة بعض العاملين في المجتمع المدني من علاقاتهم بمراكز صنع القرار لنقل بعض مطالب المدينة عندما تعذر الوصول اليها عبر القنوات الرسمية، ويظهر ذلك ان المناصرة يمكن ان تؤدي وظيفة سياسية مهمة حين تتحول المنظمة من مجرد منفذ لنشاط توعوي إلى وسيط قادر على نقل مطالب المجتمع والتفاوض بشأنها.

وتؤكد البيانات الميدانية المبكرة عن منظمات المجتمع المدني في بنغازي وجود مستوى ملحوظ من الاهتمام السياسي لدى القائمين عليها، فقد اظهر تقرير مسح منظمات المجتمع المدني في بنغازي لعام 2015 ان نسبة المشاركة في انتخابات المؤتمر الوطني العام لسنة 2012 بين قادة منظمات المجتمع المدني الذين شملهم المسح بلغت 78 في المائة، مقارنة بنحو 72 في المائة على المستوى الوطني، كما ظلت نية المشاركة في الاستحقاق الانتخابي التالي مرتفعة نسبيا، ويعطي ذلك مؤشرا على ان النشاط داخل منظمات المجتمع المدني ارتبط لدى القائمين عليها بدرجة من الانخراط في العملية السياسية تفوق المتوسط العام، وهو ما يعزز امكانية هذه المنظمات في العمل كقنوات لنقل قيم المشاركة إلى المجال المجتمعي الاوسع. (مرجين، 2015، ص. 12–13)

ولا تنحصر الآليات في المجال الانتخابي، بل تشمل الحوار وبناء الثقة وتوسيع مشاركة الفئات المختلفة، وهي مسألة اكتسبت اهمية خاصة في البيئة الليبية نتيجة الانقسام السياسي والاجتماعي، وتبين Brinkman من خلال تحليل الحوارات والمبادرات المدنية في ليبيا ان توسيع قاعدة المشاركين وعدم حصر الحوار في النخب او الخبراء يساعد على زيادة فاعلية المشاركة، كما اظهرت التجربة التي درستها ان مشاركة النساء توسعت تدريجيا حتى شكلن نحو 45 في المائة من المشاركين، وان وجودهن لم يكن شكليا بل ارتبط بالتعبير عن القضايا والمشاركة في النقاش وصياغة نتائج الحوارات، وهو ما يوضح اهمية الشمول والتنوع عند تصميم برامج المشاركة المدنية(Brinkman, 2025, p. 7)

وتبرز في السياق نفسه اهمية بناء قنوات تواصل مستمرة بين المواطنين والمؤسسات، اذ توصلت Brinkman إلى ان رفع مستوى الوعي القانوني وتعزيز الثقة بين المواطنين والسلطات مثل نقطة بداية مهمة لعدد من المبادرات، كما ساعدت اللقاءات التي جمعت فاعلين من مناطق واتجاهات مختلفة على كسر بعض الحواجز، وتبادل الخبرات وبناء شبكات وشراكات بين منظمات المجتمع المدني من مناطق ليبيا المختلفة، وبذلك يصبح الحوار في هذا السياق آلية للمشاركة السياسية وليس مجرد نشاط ثقافي، لأنه يتيح للمواطنين والمنظمات والمؤسسات العامة مناقشة المشكلات والمصالح والاختلافات داخل مساحة مشتركة.(Brinkman, 2025, p. 9) .

كما تمثل وسائل التواصل الاجتماعي والاتصال الرقمي احدى الادوات التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني توظيفها في التوعية والوصول إلى المواطنين، ويكشف تقرير *Libyan CSOs Mapping Report* لعام 2023 عن اعتماد غالبية المنظمات التي شملها الحصر بصورة كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وبصفة خاصة فيسبوك، مقابل ضعف نسبي في استخدام المواقع الالكترونية والبريد المهني، كما اسهمت مفوضيتا المجتمع المدني في بنغازي وطرابلس في نشر الدعوات والوصول إلى المنظمات عبر شبكاتهما ووسائل التواصل، وهو ما يشير إلى تحول المنصات الرقمية إلى اداة رئيسية للاتصال داخل المجال المدني الليبي. (UNDP, 2023, p. 7)

ويقدم التقرير نفسه مؤشرا على الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية بوصفه شرطا لفاعلية المشاركة، فقد جرى التعرف على 420 منظمة خلال عملية الحصر، ثم اجتازت 143 منظمة مرحلة الفرز والتحقق للمشاركة في برنامج بناء القدرات، وكان نصيب المنطقة الشرقية 30 في المائة من المنظمات المؤهلة، كما شملت برامج التدريب ادارة المشروعات والادارة المالية والتصميم التنظيمي، وتكتسب هذه المسألة اهميتها لان قدرة المنظمة على التوعية والمناصرة والتواصل والمشاركة في صنع القرار تتأثر بدرجة تنظيمها الداخلي وقدرتها على ادارة مواردها وبرامجها بصورة مؤسسية.

وتعزز دراسة الغناي الصادرة سنة 2025 هذا الاتجاه من خلال بيانات ميدانية اكثر حداثة، حيث شملت عينة الدراسة 160 فردا من اعضاء مؤسسات المجتمع المدني في مدينتي بنغازي واجدابيا، واظهرت النتائج ارتفاع الاقتناع باهمية المشاركة السياسية في تعزيز الديمقراطية، اذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.98، كما حصلت الحاجة إلى تقديم مزيد من الدعم لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة السياسية على متوسط بلغ 2.97، في المقابل جاء تقييم اسهام المنظمات في تعزيز الحوار الوطني بدرجة متوسطة بلغت 1.94، كما جاء مستوى ثقة المواطن في منظمات المجتمع المدني بدرجة متوسطة بلغ متوسطها 2.33، وهو ما يكشف عن وجود اهتمام واضح بالمشاركة من جهة، مع بقاء فجوة بين اهميتها النظرية ومستوى فاعلية بعض ادواتها في الواقع من جهة اخرى. (الغناي، 2025، ص. 132)

والاكثر اهمية ان دراسة الغناي لم تكتف بوصف اتجاهات العينة، بل اختبرت العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية 0.822عند مستوى دلالة 0.001، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة احصائية، كما اظهرت الدراسة علاقة اكثر قوة بين دعم المصالحة الوطنية والتنمية السياسية بلغ معاملها 0.964، وبذلك توفر هذه الدراسة سندا ميدانيا لفكرة ان توسع نشاط

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المجتمع المدني في مجالات المشاركة والحوار والمصالحة يمكن ان يرتبط بتحسن مؤشرات التنمية السياسية. (الغناي، 2025، ص. 135)

أما عن معوقات تفعيل المشاركة السياسية تكشف الدراسات السابقة عن عدد من المعوقات التي حالت دون تحول النشاط المدني في بنغازي إلى تأثير سياسي مؤسسي ومستدام، ولعل من اكثرها وضوحا موسمية النشاط وضعف المأسسة، فقد اظهرت دراسة امنينة ان المنظمات المعنية بالمشاركة السياسية في بنغازي ركزت بدرجة كبيرة على التوعية في اثناء الانتخابات، بينما ظل حضورها محدودا في الرقابة على المجالس المنتخبة ومتابعة ادائها بعد الانتخابات، وربطت الدراسة ذلك بضعف مقومات المأسسة والحوكمة ونقص الخبرة لدى عدد من المنظمات، ولذلك لا يكفي انتشار المنظمات او ارتفاع عدد انشطتها للحكم على فاعليتها، ما لم تقترن هذه الانشطة بالاستمرارية والقدرة على المتابعة والتأثير. (أمنينة، 2020، ص. 13)

كما مثل ضعف قنوات الاتصال المؤسسي عائقا مباشرا امام المشاركة، اذ اظهرت دراسة امنينة ان المجلس البلدي في بنغازي افتقر في مراحل معينة إلى آلية واضحة ومنظمة للتواصل مع منظمات المجتمع المدني، واعتمدت اللقاءات في كثير من الاحيان على الظروف الطارئة، كما رصدت الدراسة ضعف معرفة بعض الفاعلين بالقنوات التي يتيحها القانون للمشاركة والتأثير في صنع القرار، وغياب بعض البيانات التي يفترض بالبلدية نشرها بما يتفق مع متطلبات الشفافية، ولذلك اوصت بوجود اجراءات واضحة للشفافية والافصاح، إلى جانب تنمية الكادر المؤسسي للمنظمات حتى تستطيع متابعة اداء الوحدات المحلية والمشاركة في صنع القرار بصورة افضل. (أمنينة، 2020، ص. 13)

وتبرز الظروف الامنية والسياسية باعتبارها من اكثر العوامل تأثيرا في طبيعة النشاط المدني بمدينة بنغازي، حيث ادت الحرب التي شهدتها المدينة خلال الفترة 2014–2018 إلى تحول جزء من اهتمامات المجتمع المدني نحو قضايا النازحين والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي استبعدت فيه المنظمات ومفوضية المجتمع المدني من بعض لجان الازمة، كما انعكس عدم استقرار المجلس البلدي والبيئة السياسية العامة على امكانية بناء علاقة مؤسسية مستقرة بين المجلس والمنظمات، وهو ما جعل طبيعة المشاركة تتغير تبعا للظروف بدلا من ان تستند إلى قنوات دائمة. (أمنينة، 2020، ص. 13)

ويتفق ذلك مع النتائج التي توصل اليها تقرير UNDP لعام 2023، الذي اشار إلى ان النمو المتسارع في منظمات المجتمع المدني الذي اعقب عام 2011 بدأ يتباطأ منذ منتصف عام 2013، ثم شهد تراجعا اضافيا مع اندلاع ازمة عام 2014، وعزا التقرير ذلك إلى غياب بيئة آمنة للعمل، والانقسام المجتمعي، والتراجع الاقتصادي وانخفاض دعم الجهات المانحة، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في قدرة المنظمات على الاستمرار وتنفيذ برامج طويلة المدى في مجالات التوعية والمشاركة والمناصرة. (UNDP, 2023, p. 6)

ويضاف إلى ذلك التحدي المالي، فقد كشف مسح منظمات المجتمع المدني في بنغازي لعام 2015 ان المنظمات كانت تعتمد بصورة كبيرة على مساهمات اعضائها كمصدر رئيسي للتمويل، بينما جاء التمويل العام في ادنى مصادر التمويل اهمية، كما اشار التقرير إلى ان الحد الادنى للميزانية السنوية التي كانت المنظمات ترى انها تحتاجها بلغ في المعتاد نحو 40 الف دينار ليبي، مع وجود اختلافات واسعة بينها، وربط التقرير ضعف التمويل العام بضعف القدرات والاجراءات المؤسسية اللازمة لتقديم منح بصورة شفافة وعادلة من جهة، وبحذر بعض المنظمات من تدخل الدولة في نشاطها من جهة اخرى، الامر الذي يضع الاستدامة المالية ضمن العوامل المؤثرة في استمرار برامج المشاركة السياسية. (UNDP & UNICEF, 2015, p. 35)

اما الثقة فتمثل عائقا آخر لا يقل اهمية عن التمويل او الامن، فقد اظهر مسح بنغازي لعام 2015 انخفاض مستوى ثقة قادة منظمات المجتمع المدني في عدد من مؤسسات الدولة، مع ارتفاع الثقة نسبيا في المستويات المحلية مقارنة بالحكومة والسلطة التشريعية، في حين اظهرت دراسة الغناي بعد نحو عشر سنوات ان ثقة المواطن في منظمات المجتمع المدني نفسها لا تزال عند مستوى متوسط، وهو ما يعني ان العلاقة بين المواطن والمنظمة وبين المنظمة والمؤسسات العامة ما تزال بحاجة إلى بناء الثقة المتبادلة، لان ضعف الثقة يحد من استعداد المواطن للمشاركة في برامج المنظمة، كما يضعف قدرة المنظمة على القيام بدور الوسيط بين المجتمع والسلطة. (الغناي، 2025، ص. 132)

ومن ثم، يظهر من الدراسات السابقة ان المشكلة الرئيسية في حالة بنغازي لا تتمثل في غياب آليات المشاركة السياسية، فقد عرفت المدينة التوعية الانتخابية والمناصرة والعرائض والحوار والتدريب والرقابة وشبكات التواصل، وانما تتمثل بدرجة اكبر في استدامة هذه الآليات وتحويلها إلى ممارسة مؤسسية منتظمة، فالانتقال من النشاط الموسمي إلى المشاركة المستمرة يتطلب منظمات ذات هياكل اكثر استقرارا، وقنوات اتصال واضحة مع المؤسسات المحلية، وقدرة على بناء الثقة والتمويل والاستمرار، إلى جانب بيئة قانونية وامنية تسمح لها بالعمل بصورة مستقلة، وهو ما يمثل الاطار الذي يمكن من خلاله تقييم واقع منظمات المجتمع المدني في بنغازي في الجانب الميداني من هذه الدراسة.

الخلاصة

كشف هذه الورقة أن منظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي شكلت منذ عام 2011 احد الفاعلين الذين برزوا في المجال العام نتيجة التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا، فقد بدأت نسبة كبيرة من هذه المنظمات نشاطها في مجالات الاغاثة والعمل الانساني والاستجابة للاحتياجات التي افرزتها مرحلة الصراع، ثم اتسعت ادوارها تدريجيا لتشمل التوعية المدنية والسياسية، والتثقيف الانتخابي، والمناصرة، والحوار، والرقابة، وتمكين الشباب والمرأة، وهو ما يعكس انتقال جزء من العمل المدني من تقديم الخدمات المباشرة إلى محاولة الاسهام في تشكيل وعي المواطن وتعزيز حضوره في الحياة العامة،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد اكتسب هذا التحول اهمية خاصة في بنغازي باعتبارها من المدن التي شهدت نشاطا مدنيا مبكرا وتغيرات سياسية وامنية متلاحقة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2026.

وتبين الدراسة أن مساهمة منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية لم تقتصر على تشجيع المواطنين على التصويت، بل شملت ايضا تنظيم حملات التوعية، ومتابعة بعض الاستحقاقات الانتخابية، وتقديم المطالب والعرائض، والمشاركة في جهود المناصرة، وفتح مساحات للحوار حول القضايا العامة، إلى جانب برامج تستهدف رفع قدرة الشباب والنساء على المشاركة في الحياة العامة، كما اسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في توسيع مجال الاتصال بالمواطنين ونشر الرسائل التوعوية، وفي هذا السياق تظهر الخبرة المدنية في بنغازي وجود قابلية لتطوير دور هذه المنظمات لتكون حلقة وصل بين المواطنين والمؤسسات العامة، خاصة عندما يكون نشاطها قائما على الاستمرارية والتواصل المباشر مع القضايا التي تشغل المجتمع.

غير أن هذا الدور لم يتطور بصورة منتظمة طوال الفترة محل الدراسة، فقد اثرت حالة الانقسام السياسي والصراع المسلح وعدم استقرار البيئة القانونية والتنظيمية في قدرة المنظمات على الاستمرار والمحافظة على استقلاليتها، كما ادى ضعف التمويل والقدرات الادارية وقصور بعض الهياكل الداخلية إلى الحد من فاعلية عدد من المنظمات، فضلا عن ضعف قنوات الاتصال المنتظمة مع المؤسسات وصناع القرار، وتراجع مستوى الثقة في بعض مراحل العمل المدني، وتكشف الخبرة التي تناولتها الدراسة بصورة خاصة أن جزءا من النشاط المتعلق بالمشاركة السياسية ظل موسميا ومرتبطا بالانتخابات، دون أن يتحول دائما إلى متابعة مستمرة لاداء المؤسسات المنتخبة او مشاركة منتظمة في مناقشة السياسات والقرارات العامة.

وعليه، تخلص الورقة إلى أن القيمة الحقيقية لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية لا تقاس بعدد المنظمات او كثرة الانشطة التي تنفذها، بقدر ما ترتبط بقدرتها على تحويل المشاركة من استجابة مؤقتة للاستحقاقات السياسية إلى ممارسة مدنية مستمرة، تقوم على الوعي والرقابة والمناصرة والحوار والمساءلة والتواصل مع المؤسسات، ويتطلب تحقيق ذلك بيئة قانونية اكثر وضوحا واستقرارا، ومنظمات اكثر قدرة على التخطيط والاستمرار، وعلاقات مؤسسية منظمة مع السلطات المحلية، إلى جانب تعزيز الثقة بينها وبين المواطنين، وبذلك يمكن لمنظمات المجتمع المدني في بنغازي أن تنتقل من دورها باعتبارها فاعلا مساعدا في فترات الازمات إلى شريك مدني يسهم بصورة اكثر استدامة في توسيع المشاركة السياسية وترسيخ حضور المواطن في الشأن العام.

المراجع

1. أحمد، خ. م.، وأحمد، ع. م. (2025). المجتمع المدني وأثره على الأمن القومي الليبي. المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، 3(2، الجزء الثاني).
2. أحمد، ص. (2013). آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي: ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في العالم العربي، تونس، 4–6 يونيو 2013.
3. أمنينة، ع. إ. (2020). الإدارة المحلية وتحديات المشاركة: دراسة حالة لواقع المشاركة السياسية في وحدات الإدارة المحلية بمدينة بنغازي. مجلة جامعة بنغازي العلمية، 33(1).
4. إبراهيم، س. (2004). تقديم. في م. ز. المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا. مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع.
5. إمطير، ي. س. ع. ع. (2021). العوامل الداخلية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. مجلة دراسات العلوم السياسية، (1).
6. الحاج، م. (2018). منظمات المجتمع المدني وضرورتها في بناء الدولة. مجلة جامعة حماة، (5).
7. خشخوشة، س. ص. (2019). نشأة وتطور المجتمع المدني في ظل واقع الأزمات. مجلة الإسناد، (16).
8. خشيم، م. (1996). مناهج وأساليب البحث السياسي. طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي.
9. رابحي، ل. (2017). دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقية وحماية حقوق الإنسان في ظل مبادئ الحكم الرشيد. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، (1).
10. سالم، م. (2004). المجتمع المدني ودوره في الإصلاح. المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
11. سركز، ا. ع. (2025). دور المجتمع المدني في صناعة التحول الاجتماعي في المجتمع الليبي. مجلة القرطاس، 27(1).
12. صلاح الدين، أ. (2013). آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي: ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في العالم العربي.
13. عبد السلام، ص. م. (2022). تحديات قيام الدولة المدنية في ظل ثورات الربيع العربي. مجلة الباحث، (2).
14. عبد الكافي، إ. ع. أ. (2011). دور القيادة في الإصلاح السياسي: دراسة العلاقة بين الفكر والممارسة – قيادة عمر بن عبد العزيز نموذجًا. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
15. الغناي، خ. ع. ح. (2025). دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بليبيا: دراسة استطلاعية. مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، (20).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

16. مرجين، ح. س. (2015). المجتمع المدني في ليبيا بعد ثورة 2011م: المفاهيم والمدلولات والرؤية المستقبلية. مجلة جامعة عمر المختار، (28).
17. محمد، م. ع.، ومحمد، ع. ع. (1985). السياسة بين النظرية والتطبيق. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
18. مزيودات، ه. (2016). المجتمع المدني في ليبيا: تكيف أم تكييف مع الواقع الليبي؟ ورقة مقدمة إلى مؤتمر المركز المغاربي للبحوث حول ليبيا، تونس، 4–5 مايو 2016.
19. الشمري، و. ك. (2019). منظمات المجتمع المدني: منظور جغرافي سياسي. جامعة الكوفة، كلية التخطيط العمراني.
20. اللجنة الشعبية العامة. (2001). القانون رقم (19) لسنة 2001 بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية في ليبيا.
21. مجلس إدارة مفوضية المجتمع المدني. (2025). القرار رقم (2) لسنة 2025 بشأن تعديل اللائحة التنفيذية لمنظمات المجتمع المدني المحلية رقم (1) لسنة 2016. بنغازي.
22. Brinkman, A.-M. (2025). Crisis as opportunity—Manifestations of civic practice in Libyan governance and rule of law. Frontiers in Political Science, 6.
23. United Nations Development Programme (UNDP). (2023). Libyan CSOs Mapping Report. Libya: UNDP.
24. United Nations Development Programme (UNDP) & UNICEF. (2015). Benghazi Civil Society Organizations: Survey Report.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).